تحرك عاجل

تحديد موعد لإعادة محاكمة زعيم بحريني معارض

قضت محكمة التمييز، في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016، بنقض قرار محكمة الاستئناف بزيادة مدة حكم السجن الصادر ضد زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان من أربع سنوات إلى تسع سنوات، وأمرت بإعادة محاكمته أمام محكمة الاستئناف. ومن المقرر أن تبدأ إعادة محاكمته في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016، قررت محكمة التمييز في العاصمة البحرينية المنامة نقض حكم محكمة الاستئناف ضد زعيم المعارضة **الشيخ علي سلمان**، والذي يقضي بزيادة مدة الحكم بسجنه من أربع سنوات إلى تسع سنوات. واستندت محكمة التمييز في قرارها إلى أن المقتطفات من تسجيلات خطب الشيخ علي سلمان لا تُعد دليلاً ضده، وأنه كان ينبغي تقديم تسجيلات خُطبه بأكملها إلى هيئة المحكمة. وكان محاموه، خلال جميع مراحل سير المحاكمة، قد اشتكوا للمحكمة بأن مُقتطفات التسجيلات التي قُدمت قد انتُزعت من سياقها، وطلبوا منها عرض الخُطب بكاملها في المحكمة، بما في ذلك الأجزاء المُتعلقة بالطابع السلمي لمطالب الجمعية التي يترأسها. وقد قررت محكمة الاستئناف بدء إعادة المحكمة يوم 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ويُعتبر الشيخ علي سلمان من سجناء الرأي، ولا يزال مُحتجزاً في سجن جو.

ويُذكر أن الشيخ علي سلمان هو أمين عام "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية"، وهي بمثابة حزب المعارضة الرئيسي في البحرين، وكانت المحكمة الكبرى الجنائية قد حكمت على الشيخ علي سلمان، في 16 يونيو/حزيران 2015، بالسجن أربع سنوات، عقب محاكمة جائرة، لإدانته بعدة تهم، من بينها "إهانة وزارة الداخلية علنياً"، و"تحريض الآخرين علناً على عدم إطاعة القانون"؛ بينما برأت ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة"، إلا إن النيابة العامة استأنفت الحكم. وتتصل هذه التهم بخطب ألقاها الشيخ علي سلمان في عامي 2012 و2014، من بينها خُطبة ألقاها أمام الجمعية العمومية لحزبه، وأكد فيها مُجدداً على تصميم الجمعية على السعي إلى الوصول إلى السلطة في البحرين عبر الوسائل السلمية، بُغية تحقيق المطالب الإصلاحية لانتفاضة عام 2011، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما شدد على ضرورة المساواة بين جميع البحرينيين. وفي 30 مايو/أيار 2016، أيَّدت محكمة الاستئناف حكم الإدانة الصادر ضد الشيخ علي سلمان، وقضت بزيادة مدة سجنه، وبذلك ألغت الحكم السابق ببراءته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة". وقد شهدت الجلسات أمام

محكمة الاستئناف مخالفات إجرائية، بما في ذلك انتهاك حقه في الحصول على ما يكفيه من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات البحرينية بإلغاء حكم الإدانة الصادر ضد الشيخ علي سلمان، والإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث يُحتجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- مطالبة السلطات بتنفيذ قرار "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وإلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تُجرِّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 16 ديسمبر/كانون الأول 2016 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450 ، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

البريد الإلكتروني: http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث السادس للتحرك العاجل رقم: UA 22/15. لمزيد من المعلومات، انظر:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/4241/2016/ar/

تحرك عاجل

تحديد موعد لإعادة محاكمة زعيم بحريني معارض

معلومات إضافية

الشيخ علي سلمان هو أمين عام "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" (جمعية الوفاق)، وهي بمثابة حزب المعارضة الرئيسي في البحرين. وقد أُلقي القبض عليه في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014 فيما يتصل بتصريحات كان قد أدلى بها في خُطبه في عامي 2012 و2014، من بينها خُطبته أمام اجتماع الجمعية العمومية "لجمعية الوفاق"، في 26 ديسمبر/كانون الأول 2014، وتحدث فيها عن استمرار المعارضة في التصميم على الوصول إلى السلطة في البحرين لتحقيق مطالب انتفاضة عام 2011 عبر الوسائل السلمية، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. كما سلَّط الضوء في خُطبه على ضرورة تحقيق المساواة بين جميع البحرينيين، بما في ذلك العائلة الحاكمة. وجاء القبض عليه بعد أيام قلائل من إعادة انتخابه لولاية رابعة في منصب أمين عام "جمعية الوفاق". وفي يونيو/حزيران 2016، أمرت المحكمة الإدارية العليا بتجميد أنشطة "جمعية الوفاق" ومصادرة ممتلكاتها، وذلك عقب جلسة طارئة. وفي 17 يوليو/تموز 2016، قضت المحكمة بحل "جمعية الوفاق". وخسرت الجمعية دعوى استئناف هذا الحكم في 22 سبتمبر/أيلول 2016. وفي الوقت نفسه، جُرِّد الزعيم الروحي للجمعية، الشيخ عيسى قاسم، من جنسيته في 20 يونيو/حزيران 2016.

وبدأت محاكمة الشيخ علي سلمان أمام المحكمة الكبرى الجنائية في 28 يناير/كانون الثاني 2015، بحضور مراقبين يُمثلون منظمة العفو الدولية ودبلوماسيين يُمثلون عدة حكومات أجنبية. وأُجلت جلسات المحكمة عدة مرات. كما اشتكى محاموه للمحكمة بأن الأدلة المقدمة ضده لم تتضمن سوى مقتطفات من خطبه، انتُزعت من سياقها، وطلبوا من المحكمة عرض تسجيلات خُطبه بالكامل أمام المحكمة، ولكن القاضي رفض طلبهم مراراً، كما رفض مطلب المحامين باستدعاء شهود نفي للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة. وقد تدخل القاضي بصورة تعسفية في استجواب فريق الدفاع لشهود أساسيين، من بينهم الضابط الذي أجرى التحقيق في قضية الشيخ علي سلمان، حيث رفض القاضي بعض أسئلة الدفاع أو أعاد صياغتها. وأثناء جلسة المحاكمة الأخيرة، سمح القاضي للادعاء بتقديم مرافعة إضافية مكتوبة، بينما رفع الجلسة بعد بضع دقائق، دون السماح لمحامي الدفاع بتقديم مزيد من الوثائق كأدلة في القضية. وفي 16 يونيو/حزيران، صدر حكم ضد الشيخ علي سلمان، بعد محاكمة جائرة، بالسجن لمدة سنتين بتهمتي "التحريض العلني على كراهية واحتقار طائفة من الناس، بما يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام" و"إهانة وزارة الداخلية في العلن"، وبالسجن لمدة سنتين أخريين بتهمة

"تحريض الآخرين علناً على عدم طاعة القانون". وقضت المحكمة بتبرئة ساحته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة".

وانعقدت جلسة استئناف الحكم الصادر ضد الشيخ علي سلمان أمام محكمة الاستئناف في المنامة، في 15 سبتمبر/أيلول 2015؛ حيث طالبت النيابة بمعاقبته بالعقوبة القصوى وبإلغاء الحكم ببراءته من تهمة "الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة والتهديد، وبوسائل غير مشروعة". ويُذكر أن ضباط السجن قد منعوا الشيخ علي سلمان من مناقشة القضية على انفراد مع محامي الدفاع، أثناء زيارتهم له قبل جلسة الاستئناف الأولى. وخلال جلسة الاستئناف الثانية، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2015، لم يسمح القاضي للمحامين بعرض تسجيلات فيديو لخُطب الشيخ علي سلمان؛ لتوضيح كيف انتُزعت أقواله من سياقها لكي تُستخدم كدليل إدانة، ولم يقدم القاضي أي سبب لاعتراضه. كما قدم محاموه مرافعة الدفاع كتابةً، ثم شفوياً في المحكمة، إلا إنهم كانوا يتعرضون للمقاطعة من النيابة العامة طوال الجلسة. وسُمح للشيخ علي سلمان بالإدلاء بأقواله أمام المحكمة لمدة 15 دقيقة، حيث نفى جميع الادعاءات الموجهة ضده، وقال إنه يسعى إلى التغيير السياسي والدستوري عبر الوسائل السلمية، وإنه يُحاكم بسبب معتقداته. وفي 30 مايو/أيار 2016، أيَّدت محكمة الاستئناف الحكم بإدانته وقضت بزيادة مدة الحكم بالسجن من أربع سنوات إلى تسع سنوات.

ويُذكر أن "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة قد دعا السلطات البحرينية، في سبتمبر/أيلول 2015، إلى الإفراج عن الشيخ علي سلمان فوراً، ومنحه تعويضاً كافياً.

الاسم: الشيخ علي سلمان